يتحدثون علنا عن أهمية احياء الشعور اللاسامي للبرنامج الاسرائيلي ــ الصهيوني « الا ان الكثيرين منا شعروا بقليل من الفرح حين قرأنا ... عن [شعار] الصليب المعقوف المنتشر في اوروبا في ١٩٦٠ ، او عن الحركة الموالية للنازية في الارجنتين . وكذلك اليوم ، فانه يخالجنا شعور غامض حين نقرأ عن العداء المتزايد لليهودية بين الزعماء الزنوج في اميركا »(١٧).

ان المعارضة اليهودية للحركة الصهيونية لم تكن غير ذات بال . فقد نشط ادوين منتاغيو ، الوزير اليهودي الوحيد في حكومة الحرب البريطانية ، في مقاومة الوعد الصهيوني الذي كان يفاوض لاستصدار وعد بلفور . حذر منتاغيو حكومته من مساعدة الصهيونيين في تحويل فلسطين الى « جيتو عالمي »(١٨). كما عرض الاستاذ جاسترو ، المحامي واستاذ التاريخ الاميركي ، فكرة انشاء دولة لليهود وقال ان مصلحة اليهود « ليست محصورة في خلق جيتو مجيد » يكون عبارة عن « دولة ضئيلة » تحتلها « أقلية ضئيلة من اليهود »(١٩). اما الدكتور حاييم وايزمن والوفد الذي رافقه ، فقد اصيبوا « بالحرج »(٢٠) حين القى الاستاذ ليفي ، اليهودي الفرنسي المعادي للصهيونية ، بيانا امام مؤتمر السلام المنعقد في باريس ، ندد فيه بأهداف الحركة الصهيونية . ولا تزال المعارضة اليهودية للصهيونية ، مهما اختلفت دوافعها الفكرية والدينية ، قائمة حتى الان داخل اسرائيل وخارجها(٢١).

حين بدأت المنظمة الصهيونية ممارسة نشاطها في فلسطين جوبهت بمعارضة عنيدة من قبل السكان الاصليين . لقد اعتبر الفلسطينيون ، منذ البداية ، ان تحقيق البرنامج الصهيوني يعني بالضرورة سلب الارض ، والقضاء على مستقبل استقلالهم السياسي . وقد توجهوا الى الهيئات الدولية وحكومة الانتداب محذرين من مغبة الاضرار بحقوقهم. كما مارسوا نشاطا مسلحا واسعا ضد المستوطنين وقوات الاحتلال البريطاني . أن زواج المصالح الاستعمارية آنئذ بالاضافة الى اسباب ذاتية ، قد شكل عقبة كأداء في وجه نجاح الكفاح الفلسطيني . استغل المستوطنون الصهيونيون هذه الظروف المواتية وسارعوا الى اعلان انفسهم دولة مستقلة في منتصف شهر ايار لعام ١٩٤٨ ، وسموها « دولة اسرائيل » .

ان حق الجنسية في ليبيريا تحدده السياسة العامة للدولة . ينص دستور ليبيريا الصادر في عام ١٨٤٧ على ان ليبيريا هي « وطن لابناء افريقيا المشتتين والمضطهدين ... » وانه « لا أحد سوى الاشخاص الملونين سوف يقبلون في جنسية هذه الجمهورية » . وانسجاما مع هذه النصوص الدستورية ، جاء قانون الجنسية لينص في مادته (٦٦) على ان الجنسية الليبيرية تمنح «لجميع الاشخاص المتحدرين من اصل زنجي ومولودين في ليبيريا ، سواء أكانوا مولودين لابوين ليبيريين ام اجنبيين . وتنص المادة (٦٩) على ان حق التجنس مقصور فقط على « الزنوج والاشخاص المتحدرين من اصل زنجي » . وتلافيا لاي التباس ، فقد أكدت هذه المادة على أن « تجنس اي شخص غير زنجي او ليس متحدرا من اصل زنجي .. هو باطل وغير مشروع ... »(٢٢).

ان المشكلة التي نشأت من خلال تطبيق القانون هي « من هو الزنجي ؟ » . لا يوجد لهذه المشكلة اي تعريف او اشارة الى تعريف لا في القانون ولا في تاريخه التشريعي . قد يفترض البعض أن تعابير مثل « أبناء افريقيا » أو « مواطنين افريقيين » ، كما وردت في الدستور ، تشمل كل افريقي . الا ان السلطات الادارية الليبيرية رفضت ان تمنح الجنسية الليبيرية الى الاشخاص القادمين من شمال افريقيا ومنهم بعض اليهود المراكشيين(٢٣). وفي عام ١٩٠٧ صدر تعديل للدستور ، حذفت بموجبه التعابير المشار اليها اعلاه واستعمل بدلا منها كلمة « زنجي » او « متحدر من أصل زنجي » . وهي